معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

آراء فى قضايا التخطيط والتنمية

انضمام مصر لتجمع بريكس: المكاسب والتحديات

WWW.INP.EDU.EG

WWW.INP.EDU.EG

آراء فى قضايا التخطيط والتنمية

انضمام مصر لتجمع بريكس: المكاسب والتحديات

1. خلفية عن الموضوع

تعرض الاقتصاد المصري ومعظم دول العالم لصدمات متتالية وأوضاع مضطربة بداية من جائحة كوفيد-19 وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وصولًا إلى الحرب الروسية - الأوكرانية بتداعياتها العنيفة على مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي أثرت بالسلب على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي انتهجته مصر منذ 2016.

وفي ظل وجود تلك التداعيات جاء إعلان قمة "بريكس" السنوية الخامسة عشرة التي عُقدت خلال الفترة 22-24 من أغسطس 2023 عن قرار الموافقة على انضمام مصر (بجانب كل من الإمارات، وإيران، والأرجنتين، وأثيوبيا) إلى دول التجمع اعتبارًا من أول يناير 2024، إشارة إلى جودة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر ودول التجمع، واعتراف ضمني بمكانتها الاقتصادية والجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تلقى المصريون من ذوي الاهتمام بالشأن العام قرار القمة بكثير من الترحيب والتفاؤل بأن هذه العضوية سوف تزيد من قدرة الاقتصاد المصري على تجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة.

يعد تجمع بريكس من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم نظرًا للثقل الاقتصادي لأعضائه من الدول في ظل ما تتمتع به من إمكانات. وهو تجمع دولي غير رسمي، ويشهد التجمع إقبالًا كبيرًا من الدول الراغبة للانضمام إليه لما يوفره من فرص تنموية حقيقية على أساس الشراكة والتكافؤ واحترام الخصوصية دون مشروطية سياسية أو اقتصادية.

يسعى التجمع إلى التخفيف من سيطرة القطب الواحد، وتشكيل تعددية سياسية في النظام الدولي، وتكوين آليات تمويل مستقلة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول الأعضاء، وتنسيق المواقف في القضايا الإقليمية والعالمية، بجانب تحقيق التنمية المستدامة.

ساهمت دول التجمع عام 2022 بما نسبته 42٪ في المائة من إجمالي سكان العالم، وبما نسبته 26 في المائة من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي.
تستحوذ دول التجمع على قرابة 18 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية عالميًا، وتشكل صادراتها نحو خُمس الصادرات العالمية، كما أنها تساهم بنحو ثلث إنتاج العالم من الحبوب.

مؤشرات دول التجمع نسبة لدول العالم

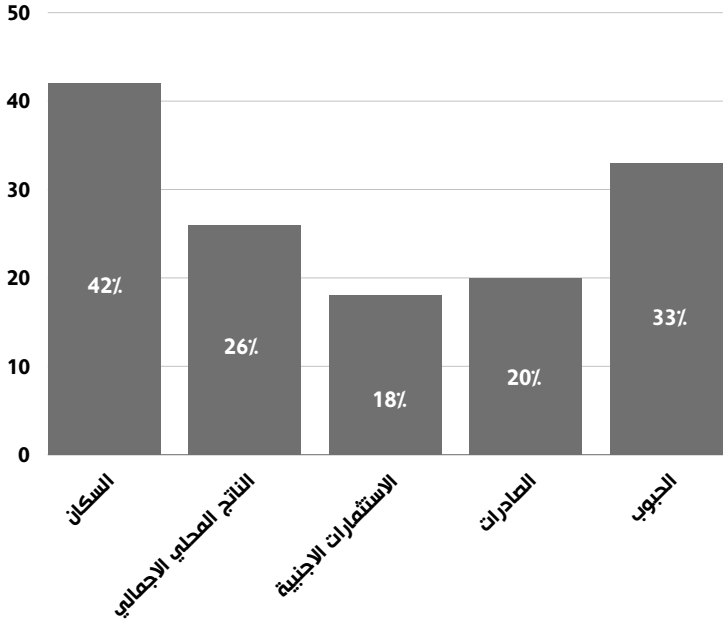

2. المكاسب المأمولة من عضوية مصر

(١) ارتفاع حجم التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع

(٢) زيادة الاستثمار الأجنبي الوارد لمصر

(٣) تكريس تبادل المعرفة والخبرات والكفاءات

(٤) تخفيف الضغط على النقد الأجنبي ودعم قيمة الجنيه المصري

(٥) توفير فرص تمويلية جديدة

(٦) المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي

(٧) زيادة الوفود السياحية لمصر

3. التحديات المتوقعة

التحديات فيما يتعلق بمصر

- **تعاني** مصر من وجود العديد من الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والمالية التي قد تقلل من استفادتها من عضويتها بالتجمع.
- وجود مخاوف من تزايد اقتراض مصر من بنك التنمية التابع للتجمع، مما يزيد من عبء الديون الخارجية التي يعاني منها الاقتصاد المصري.
- هناك تخوف كذلك من تعرض الأسواق المصرية للإغراق، وخاصة من منتجات الدول الصناعية الكبرى الأعضاء في التجمع، مما قد يؤثر بالسلب على الصناعة الوطنية.
- إن الخلل في ملف التصنيع في مصر والذي يركز على تجميع المنتجات المستوردة بدلًا من تصنيعها محليًا قد يحول دون تعظيم استفادة مصر من فرص انضمامها إلى التجمع.
- إن الخلل الراهن في ميزان مصر التجاري مع دول التجمع يزيد من صعوبة تعظيم فرص التبادل التجاري فيما بينهما.
- قد يحول ضعف هيكل الصادرات المصرية، دون استفادة مصر من تخفيض قيمة عملتها في زيادة صادراتها إلى دول التجمع.

التحديات فيما يتعلق بالتجمع

- صعوبة إصدار التجمع لعملة موحدة كبديل للدولار (وللعملات المحلية) في التعاملات التجارية،
- التخوف من احتمالات تنامي مساحة التوتر والعداء الجيوسياسي بين دول "بريكس" والقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي قد يحمل آثارًا سلبية على فرص تعزيز العوائد الاقتصادية المنشودة من التجمع،
- يقوض اتساع نطاق التناقضات الداخلية بين توجهات ومصالح دول التجمع تجاه العديد من القضايا من تحقيق طموحه وأهدافه وقدراته بشأن تكوين قوة اقتصادية دولية قادرة على المنافسة.

4. الإجراءات الواجب اتخاذها استعداداً للانضمام للبريكس

تشكيل آليات (فرق عمل) بالوزارات والهيئات والجهات المختلفة لمتابعة موقف المشروعات الجاري تنفيذها، وبحث سبل تعزيزها في إطار الانضمام للتجمع.

تحديد أولويات فرص ومجالات التعاون مع دول التجمع بالقطاعات الواعدة في كل من المدى القصير والمتوسط، وذلك في ظل الظروف المحلية الراهنة والمستقبلية.

بحث سُبل تعظيم استفادة مصر من اتفاقيات التجارة الحرة بين مصر وبعض دول التجمع الأعضاء في كل من اتفاقية الميركسور (البرازيل والأرجنتين)، والتجارة الحرة القارية الأفريقية (جنوب أفريقيا).

تفعيل أدوار مكاتب التمثيل التجاري المصرية بدول التجمع للترويج للفرص والإمكانيات المتاحة والإصلاحات التجارية والاستثمارية بما تتضمنه من حوافز وتسهيلات ومنح للرخص الذهبية.

إنشاء منصة رقمية بين مصر ودول التجمع لتبادل المعلومات والخبرات، وطرح الإصلاحات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالتجارة والاستثمار التي تتبناها مصر.

تنظيم عقد جلسات توافق ومنتديات عمل بين رجال الأعمال والمستثمرين في كل من مصر ودول التجمع لتعزيز فرص التعاون فيما بينها، والحد من المعوقات الراهنة والمتوقعة التي قد تحول دون تحقيق ذلك.

إعداد مجموعة من التسهيلات والحوافز (التي لا تتداخل مع نُظم التعامل داخل التجمع) الممكن لمصر منحها لدول التجمع، مع وضع أولويات للقطاعات والأنشطة والمشروعات المستفيدة من تلك التسهيلات.

5. سُبل وآليات تعزيز المكاسب

- في ظل توطيد العلاقات المصرية الصينية يجب العمل على إيجاد سياسات حمائية للمنتجات والصناعات المصرية من المنافسة في الأسواق.
- السعي إلى إقامة تعاون ثنائي، أو ثلاثي بين مصر وبعض دول التجمع المتقاربة في مستوى التنمية من حيث الأهداف والتحديات، والانتقال من المدخل التجاري للمدخل الإنمائي والإنتاجي.
- العمل على ربط نظام "مير" الروسي للدفع الإلكتروني بشبكة "ميزة" المحلية بما يعزز المعاملات التجارية والحصول على احتياجات مصر من الحبوب والمنتجات النفطية بالعملات المحلية، وتنشيط السياحة الروسية لمصر.
- إعطاء أولوية للإسراع بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في مصر من أجل تعظيم الاستفادة من فرص الانضمام إلى تجمع بريكس.
- الترويج للسلع التصديرية المصرية ذات الميزة النسبية والتنافسية.
- تفعيل انضمام مصر لمجلس أعمال البريكس.
- العمل على الترويج للسياحة وتوفير التسهيلات والحوافز اللازمة لتشجيع القطاع الخاص فى مصر ودول البريكس على التوسع في إنشاء المزيد من الفنادق السياحية لاستيعاب الإقبال المتزايد للوفود السياحية من قِبل دول التجمع.
- اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تعظيم استفادة مصر من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة من دول التجمع.
- عقد اتفاقيات ثنائية لتوحيد حوافز الاستثمار وتعزيز التكامل بين الدول الأعضاء.
- منح تسهيلات وحوافز خاصة بشركات دول التجمع، التي تسعى مصر لتوطين تصنيع منتجاتها محليًا.
- إنشاء سوق إلكترونية مشتركة للسلع والخدمات النهائية ومستلزمات الإنتاج بدول التجمع.
- إصدار أوراق مالية في أسواق دول التجمع على غرار ما تم في سندات "الباندا".
- دراسة إنشاء مجلس الحبوب لتجمع "البريكس" بهدف تجنب التقلبات السعرية لهذه المحاصيل.
- تعزيز فرص التعاون مع الصين في مجالات التقنيات الزراعية الحديثة وخاصة في مجالات الميكنة الزراعية وصناعة المخصبات الزراعية.
- التوسع في إنشاء المراكز اللوجيستية لتخزين الحبوب بالشراكة مع أهم دول "البريكس" المنتجة للحبوب.
- التوسع في برنامج مبادلة الديون لمشروعات تنموية مع الصين، والسعي نحو تنفيذ برامج مماثلة مع دول أخرى.

تم إعداد هذا العدد (آراء فى قضايا التخطيط والتنمية - انضمام مصر لتجمع بريكس: المكاسب والتحديات) من آراء حول قضايا التخطيط والتنمية بناءً على لقاء الخبراء الأول للعام الأكاديمي 2023 - 2024.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه السلسلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد.

عن آراء في قضايا التخطيط والتنمية: تهدف السلسلة إلى طرح وجهات النظر المختلفة حول قضايا التخطيط والتنمية، والتعمق في رؤى متنوعة لتعزيز فهم قضايا متنوعة تدعم التنمية المستدامة.

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإلكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.

حقوق النشر © معهد التخطيط القومي 2024